

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة السادسة

نيروبي، 26 شباط/فبراير -1 آذار/مارس 2024
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع
البيولوجي والتلوث

تقرير المديرية التنفيذية

أولاً- مقدمة

1- في وقت تتزايد فيه أوجه عدم المساواة، ومع ما يواجهه أشد الناس فقراً وضعفاً من أزمة تكاليف المعيشة التي تثقل كاهلهم، ومع نشوب النزاعات وانعدام الأمن، ومع ما تشهده أهداف التنمية المستدامة من تراجع في تحقيقها⁽¹⁾، قد تبدو معالجة الأزمات البيئية لتغير المناخ وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، بما في ذلك التصحر والتلوث والنفايات، بطبيعة الحال، أنها أقل أولوية من الطابع العاجل لأزمات الجوع، والتمييز والمرض والنزاعات. ولكن كما قالت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي في خطابها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استكهولم في عام 1972، "أليس الفقر والعوز هما أكبر الملوثين؟"

2- وترد الضرورة الملحة لمعالجة الأزمات البيئية الكوكبية الثلاث من خلال تقرير المنظار الاجتماعي هذا. وبدءاً من مؤتمر استكهولم في عام 1972 ووصولاً إلى مؤتمر ريو في عام 1992، وبدءاً من مؤتمر ريو+20 في عام 2012 ووصولاً إلى مؤتمر أهداف التنمية المستدامة في عام 2015: تعد البيئة المستدامة والعدالة ضرورية لازدهار المجتمع والاقتصاد واستدامتهما. ولا تعد معالجة البعد البيئي للتنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية فحسب من أجل "النظم الأرضية" التي تنظم المناخ وأنماط الطقس والدورة المائية، وغير ذلك، بل هي أيضاً أساس لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة وإرساء السلام والاستقرار. ولكن مع بلوغ منتصف مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبينما لا يزال نشعر بالآثار المتتالية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يتخلف أكثر من نصف العالم عن الركب. فالتقدم المحرز في تحقيق أكثر من 50 في المائة من غايات أهداف التنمية

* UNEP/EA.6/1

(1) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023). متاح على الرابط:
<https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf>

المستدامة يعد تقدماً ضعيفاً أو غير كافٍ. وقد تعثر هذا التقدم أو تراجع في 30 في المائة من الأهداف: فقد تزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بصورة أكبر مما كان عليه الحال قبل أربع سنوات، وارتفع مستوى الجوع إلى مستويات لم نشهدها منذ عام 2005، ووفقاً للاتجاهات الحالية، لا تزال المساواة بين الجنسين بعيدة المنال على مدار قرابة ثلاثة قرون⁽²⁾.

3- ومع ذلك، فالواقع هو أن كوكب الأرض يتعرض لضغوط شديدة أكثر من أي وقت مضى بسبب تغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات. ويمكن أن يتجاوز احتراق المناخ عتبة 1,5 درجة مئوية الحاسمة في أقرب وقت ممكن في عام 2027⁽³⁾، ويُدمر التنوع البيولوجي في العالم بأسرع وتيرة في تاريخ البشرية⁽⁴⁾. ويرتفع مستوى تلوث الهواء والماء والأرض إلى مستويات تنذر بالخطر، حيث يتسبب التلوث في 9 ملايين حالة وفاة مبكرة كل عام⁽⁵⁾، في حين يؤدي فقدان الطبيعة وتدهور الأراضي إلى فشل مواسم الحصاد ومعاونة المجتمعات المحلية.

4- ويمكن وراء هذا الواقع البيئي حقيقة صعبة ولكن لا يمكن إنكارها ألا وهي: **العلاقة المنقطعة بين البشرية والعالم الطبيعي**. بيد أن البشرية لا يسعها أن تتحمل هذا الواقع. ويعتمد رفاهنا الاقتصادي والاجتماعي الجماعي على الطبيعة وما تقدمه لنا من خدمات⁽⁶⁾. وتشير بعض التقديرات الكمية إلى أن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي مستمد من الطبيعة⁽⁷⁾. وما لم يحدث تحول جوهري لتضمين القيمة الكاملة للطبيعة في صنع القرار الاقتصادي، والتحرك نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وتحقيق انتقال عادل نحو اقتصاد دائري يستفيد منه الجميع، فإن المستقبل سيكون معرضاً للخطر. وتوفر النظم الإيكولوجية - بدءاً من الغابات والأراضي العشبية وأراضي الخث ووصولاً إلى المحيطات والأنهار والسافانا والجبال - مجموعة واسعة من الخدمات الحيوية لبقاء البشرية. ومع ذلك، يستخدم البشر كل عام موارد تزيد عن قدرة ما يمكن أن يوفره الكوكب بشكل مستدام⁽⁸⁾. ويتطلب إيجاد كوكب مستدام تحقيق توازن بين الطبيعة والبشرية، مع الاعتراف بأن النظم الإيكولوجية النظيفة والسليمة هي أساس تحقيق الرفاه الجماعي. والخبر السار هو أن الطبيعة، إذا ما سنحت لها فرصة ولو ضئيلة، يمكن أن تستعيد توازنها مرة أخرى. لكنها تحتاج إلى مساعدة لاستعادة هذا التوازن.

5- **ويعد اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة بمثابة أداة قوية لاستعادة التوازن المفقود، ولكن يجب استخدامها لتقديم حلول تحويلية للتعامل مع الطبيعة المترابطة للآزمات المتعددة التي نواجهها.** وفي وقت يتزايد فيه الاستقطاب في جميع أنحاء العالم، قد يبدو إيجاد هدف مشترك مثل هدف بعيد المنال. ومع ذلك،

(2) المرجع نفسه.

(3) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 'درجات الحرارة العالمية ستصل إلى أرقام قياسية جديدة في السنوات الخمس المقبلة'، بيان صحفي، 17 أيار/مايو 2023. متاح على الرابط: <https://public.wmo.int/en/media/press-release/global-temperatures-set-to-reach-new-records-next-five-years>.

(4) المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 'Nature's Dangerous Decline'، press release، 'Unprecedented'; Species Extinction Rates 'Accelerating'، بيان صحفي، 5 أيار/مايو 2019. متاح على الرابط: <https://www.ipbes.net/news/Media-Release-Global-Assessment>.

(5) Fuller and others، "Pollution and health: a progress update"، *Lancet Planet Health*, 6 (6): e535–e547 (June 2022). متاح على الرابط: <https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/35594895/>.

(6) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة، 'تحقيق رؤية إعلان استكهولم لعام 1972 وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: مساهمة منظومة الأمم المتحدة في اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً'، (فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة، عام 2022). متاح على الرابط: <https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/39620>.

(7) المنتدى الاقتصادي العالمي، ارتفاع مخاطر الطبيعة: أهمية الأزمة التي تجتاح الطبيعة بالنسبة للأعمال التجارية والاقتصاد (المنتدى الاقتصادي العالمي، عام 2020). متاح على الرابط: https://www3.weforum.org/docs/WEF_New_Nature_Economy_Report_2020.pdf.

(8) 'نبذة عن يوم تجاوز حدود قدرات الأرض'. متاح على الرابط: <https://www.overshootday.org/about-earth-overshoot-day/>. تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023.

تُظهر الإنجازات الأخيرة أن تعددية الأطراف ليست ممكنة فحسب، بل هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. إن العلم القوي والعزم السياسي والمشاركة المجتمعية هي المكونات الرئيسية لصياغة حلول شاملة وتحويلية يمكن أن تضع صحة الكوكب في صميم عملية صنع القرار الاقتصادي، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية وعكس اتجاهها، وتحقيق الرخاء المشترك والإنصاف.

6- وتظل التكنولوجيا الرقمية والابتكار حليفتين لا غنى عنهما لإحداث التغيير المنشود، شريطة أن يسيران جنباً إلى جنب مع الاستدامة البيئية. ويتطلب ذلك حوكمة رقمية مفتعلة وتحولاً في الأنظمة، تُتاح من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحويلات في القدرات والسلوك، والتي تُمكن من تهيئة البنى التحتية الرقمية، وكذلك الأسواق وسلاسل التوريد وحوافز المستهلكين ومعاييرهم، لتقديم حلول رقمية مستدامة بشكل فعال من أجل مستقبل أكثر مرونة وإيجابية تجاه الطبيعة.

ثانياً- التعددية البيئية تثبت نجاحها...

7- على الرغم من الاضطرابات المستمرة الناجمة عن الجائحة والتوترات الاجتماعية والسياسية المتزايدة، فقد حقق العامان المنصرمان مكاسب تمس الحاجة إليها للتعاون البيئي، والتي تغطي العديد من جداول الأعمال المترابطة، بدءاً من المياه ووصولاً إلى الرقمنة وبدءاً من النظم الغذائية ووصولاً إلى حقوق الإنسان. وإن هناك قاسماً مشتركاً بين هذه الأمور: قدمت جميعها إجراءات تحويلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي بداية عام 2022، تم الاحتفال بمرور 50 عاماً من النجاحات البيئية، وتم التفكير في المستقبل بصورة تحفيزية في شكل حدثين يدعمان بعضهما البعض: الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واجتماع استكهولم بعد 50 عاماً. وعززت هذه الأحداث ولاية ومكانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره السلطة العالمية الرائدة في مجال البيئة ووجهت دعوة عالمية للتجديد والثقة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع⁽⁹⁾. وفي أيار/مايو 2022، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في اجتماعه الخامس عشر، قرارات مهمة لتحسين القدرة على مواجهة الجفاف، والحد من تدهور الأراضي، والاستثمار في جهود إصلاح الأراضي، مع التركيز القوي على استخدام الأراضي المتحوط في المستقبل، وتسهيل وتيرة التأهب، وتحسين الشراكات من أجل الاستثمارات المتكاملة في المناظر الطبيعية⁽¹⁰⁾. وحانت لحظة تاريخية في الأشهر التي تلت ذلك، حيث اعترفت الجمعية العامة بحق الإنسان العالمي في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة⁽¹¹⁾. وهذا يتيح عتاد قوي لسن تغييرات دستورية وقانونية يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على البيئة ورفاه الإنسان، بما في ذلك من خلال دعم المطالبات القائمة على الحقوق البيئية في النظم القانونية. وأطلق مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 - وهو أول مؤتمر من نوعه منذ جيل - التزامات ومبادرات على جميع المستويات للتصدي للتحديات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي في إطار خطة عمل جديدة للمياه⁽¹²⁾، بينما

(9) انظر "الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP/EA.SS.1/4) (8 آذار/مارس 2022) والموقع الشبكي "استكهولم بعد 50 عاماً، توصيات وإجراءات للتجديد والثقة" (<https://www.stockholm50.global/resources/stockholm50-recommendations-and-actions-renewal-and-trust>) (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

(10) متاح على الرابط: <https://www.unccd.int/convention/cop-decisions>.

(11) قرار الجمعية العامة 300/76 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022 بشأن حق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

(12) "خطة العمل المتعلقة بالمياه". متاح على الرابط: <https://sdgs.un.org/partnerships/action-networks/water> (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

قدمت لحظة تقييم المنظومات الغذائية للأمم المتحدة لعام 2023 جهوداً ملموسة ومتسارعة لتحويل المنظومات الغذائية بوضوح وطموح وابتكار بطريقة لم يسبق لها مثيل⁽¹³⁾.

8- وحقت أيضاً الانتصارات المتعددة الأطراف ضد الأزمات البيئية الكوكبية الثلاث مكاسب هائلة. وعزز العمل المناخي من خلال اتفاق يمثل تقدماً كبيراً بشأن توفير تمويل "الخسائر والأضرار" للبلدان التي تضررت بشدة من تغير المناخ⁽¹⁴⁾. وفي حين أنه لا يزال هناك مسيرة كبيرة يتعين علينا أن نقطعها لجعل هذا التمويل حقيقة واقعة، فقد أعلن عن القرار كخطوة أولى نحو العدل المناخي للدول الأقل إسهاماً في تغير المناخ ولكنها الأكثر تضرراً. كما شهد المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الموافقة على مجموعة من القرارات التي أعادت تأكيد الالتزام بالحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ووفرت طريقاً للمضي قدماً في تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف⁽¹⁵⁾. ولكن رغم بلوغ الاستثمار في الطاقة المتجددة أعلى مستوياته على الإطلاق، وأصبحت أسعار الطاقة المنتجة من مصادر غير كربونية أقل من أي وقت مضى، فإن الحقيقة القاسية هي أنه بموجب الالتزامات القائمة، لا تُجرى التغييرات المطلوبة بالسرعة الكافية⁽¹⁶⁾.

9- وعلى صعيد الطبيعة، كان هناك تقدم كبير في مجال التنوع البيولوجي. وحدد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التاريخي، الذي صدق عليه في كانون الأول/ديسمبر 2022، تدابير لحماية التنوع البيولوجي، وضمان استخدامه المستدام، وتعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع⁽¹⁷⁾. كما كرس إنشاء صندوق جديد للتنوع البيولوجي مع زيادة كبيرة في التمويل. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (المعروفة أيضاً باسم معاهدة أعالي البحار)، الذي وافق عليه 193 بلداً في آذار/مارس 2023، سيساعد في تحقيق أهداف إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي من خلال إنشاء إطار للمناطق البحرية المحمية في أعالي البحار. وتجدر الإشارة إلى أن التنوع البيولوجي البحري داخل الولايات الوطنية قد تمت إدارته في إطار مجموعة اتفاقيات البحار الإقليمية التي مكنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستضافها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (في كثير من الحالات). ولا تزال هذه الاتفاقيات، التي تم إبرامها تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ابتداءً من عام 1970، تثبت أن التعاون الدولي بشأن الموارد البحرية المشتركة هو أمر قابل للتطبيق ومرح لجميع المعنيين. ولذلك فإن اتفاقيات البحار الإقليمية تشكل أساساً هاماً يمكن أن نستخلص منه دروس وخبرات من أجل معاهدة المحيطات الجديدة. ومع ذلك، ففي حين أحرز تقدم كبير في معالجة أزمة التنوع البيولوجي، ثمة حاجة الآن إلى بذل وتعزيز جهد شامل ومتضافر لتنفيذ كل من إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي ومعاهدة أعالي البحار وتحقيق الأهداف المرجوة.

(13) "دعوة الأمين العام للعمل من أجل تسريع تحول المنظومة الغذائية" (مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية، 26 تموز/يوليه 2023). متاح على الرابط: <https://www.unfoodsystemshub.org/fs-stocktaking-moment/documentation/un-secretary-general-call-to-action/en>.

(14) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، "الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف تتوصل إلى اتفاق يمثل تقدماً كبيراً بشأن صندوق "الخسائر والأضرار" الجديد للبلدان المعرضة للخطر"، بيان صحفي، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. متاح على الرابط: <https://unfccc.int/news/cop27-reaches-breakthrough-agreement-on-new-loss-and-damage-fund-for-vulnerable-countries>.

(15) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، "برنامج عمل غلاسكو - شرم الشيخ بشأن الهدف العالمي في مجال التكيف". متاح على الرابط: <https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/glasgow-sharm-el-sheikh-WP>. (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

(16) وكالة الطاقة الدولية، توقعات الطاقة العالمية - عام 2022 (باريس: وكالة الطاقة الدولية، عام 2022). متاح على الرابط: <https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2022>.

(17) "إطار اتفاقية التنوع البيولوجي"، الوثيقة CBD/COP/DEC/15/4 (19 كانون الأول/ديسمبر 2022)، المقرر 4/15، <https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-15/cop-15-dec-04-en.pdf>.

10- واحتلت أزمة التلوث الصدارة في مناقشات تجريبها حركة عالمية متعددة الأطراف وموجهة نحو إيجاد الحلول. بعد الالتزام العالمي بالتحرك نحو كوكب خالٍ من التلوث الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة⁽¹⁸⁾ وخطة التنفيذ اللاحقة التي تم الترحيب بها في الدورة الرابعة⁽¹⁹⁾، وفي عام 2022، وكنتيجة للدورة الخامسة للجمعية، بدأت المفاوضات بشأن وضع أول صك دولي ملزم قانوناً لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية⁽²⁰⁾. وقد حفزت الولاية التي نتجت أيضاً عن الدورة الخامسة للتفاعل بين العلوم والسياسات بإنشاء فريق للعلوم والسياسات معني بالمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث⁽²¹⁾، على أن يجتمع فريق عامل مفتوح العضوية فيما بعد لإعداد مقترحات للفريق⁽²²⁾. وبالتوازي مع ذلك، وبعد 15 عاماً من المفاوضات، أدت مؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة التي عقدت في أيار/مايو 2023، إلى اعتماد آلية امتثال بموجب اتفاقية استكهولم. ويعني ذلك أن جميع الاتفاقيات الثلاث، وبالمثل اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، لديها الآن آليات امتثال. وفي الوقت نفسه، أدرجت اتفاقية استكهولم مادتين من الإضافات البلاستيكية للتخلص التدريجي منها في نهاية المطاف، وهي مساهمة مهمة في الزخم اللازم لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية. وعلاوة على ذلك، استمرت المناقشات بشأن وضع نهج يخلف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لما بعد عام 2020 - إطار عالمي حيوي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات⁽²³⁾.

ثالثاً-

... لكن الأمر يتطلب تحولات موجهة نحو إيجاد الحلول لوصولنا إلى ما نصبو إليه

11- إن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى معالجة الأزمات البيئية لتغير المناخ وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي والتلوث والنفايات مترابطة ترابطاً عميقاً ولكنها أيضاً مجزأة إلى حد كبير. وفي حين أن هناك فهماً وقبولاً على نطاق واسع بأن إحرار تقدم في أحد المجالات كثيراً ما يدعم ويعزز الجهود المبذولة في مجالات أخرى، فإن تجزئة جدول الأعمال البيئي لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً. ويظهر هذا الانقسام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، حيث يكون للإجراءات التي يتخذها أحد المجتمعات المحلية روابط جوهرية مع المجتمعات المحلية الأخرى وتؤثر عليها. فعلى سبيل المثال، يعالج التخفيف من وطأة تغير المناخ والحد من التلوث تهديدين من أخطر التهديدات المحدقة بالتنوع البيولوجي؛ ويعد الحفاظ على الموائل الطبيعية بمثابة وسيلة قوية لعزل الكربون وتصفية التلوث؛ والحد من التلوث يحمي التنوع البيولوجي ويدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ في المستقبل. وعلى العكس من ذلك، فقد يؤثر غياب العمل في أحد المجالات على مجالات أخرى، مع تأثيرات عبر الزمان والمكان.

12- وتعد الالتزامات كثيرة، ولكن التنفيذ يسير بصورة ضئيلة إضافة إلى عدم توفر قدر كافٍ من التمويل. وعلى مدى سنوات، لم تضاه نتائج المفاوضات التمويل أو العمل اللازمين على أرض الواقع. ولذا يجب أن يتغير هذا الوضع. وقد اعتمدت اتفاقيات ريو الثلاث في عام 1992، ومع ذلك لم يكن التنفيذ كافياً لدرجة أن تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية يشكلان حالياً تهديدات وجودية، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة. ولتقديم الحلول اللازمة، يجب تكثيف التركيز على التمويل فضلاً عن التنفيذ.

(18) انظر الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة، "نحو كوكب خالٍ من التلوث" (UNEP/EA.3/HLS.1) (6 كانون الأول/ديسمبر 2017).

(19) القرار 21/4، "خطة التنفيذ نحو كوكب خالٍ من التلوث".

(20) القرار 14/5، "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً".

(21) القرار 8/5 بشأن فريق معني بالعلوم والسياسات للمساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث.

(22) انظر الموقع الشبكي للعملية على الرابط: <https://www.unep.org/oewg-spp-chemicals-waste-pollution> (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

(23) انظر الموقع الشبكي: <https://www.saicm.org/Beyond2020/IntersessionalProcess/FourthIntersessionalmeeting/tabid/8226/language/en-US/Default.aspx> (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

13- **وُضعت أهداف التنمية المستدامة لتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد والتفكير الترابطي من أجل إيجاد الحلول البيئية والاقتصادية والاجتماعية.** ولا تقي بالضرورة المساعي المؤسسية اليوم بهذا الوعد، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لكسر الحواجز وتعزيز العمل التعاوني. فعلى سبيل المثال، لا تضع الجهود والموارد الرامية إلى الحد من الفقر ومعالجة المسائل الإنسانية المعقدة في الاعتبار دائما الضرر البيئي، في حين أن التدابير البيئية كثيرا ما تصاغ أو تنفذ دون مراعاة لتأثيرها على الأسباب الجذرية للفقر والأمن الاقتصادي والنزاعات. وفي الوقت نفسه، لا يسير التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا تقريبا نحو المسار الصحيح مع مستوى الطموح المتفق عليه خلال المفاوضات الدولية، على الرغم من إحراز تقدم مع مرور الوقت.

14- **والخبر السار هو أن التعددية البيئية لديها أدوات غير مسبقة يمكن استخدامها.** وتعد المعرفة الآتية بالحالة حول صحة الكوكب؛ والتمتع بقدرة أفضل على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتوقعها؛ والنشاط الذي يقوم به الشباب في جميع أنحاء العالم ضد المظالم الاجتماعية؛ والصحة البيئية في عالم المال والأعمال جميعها أمثلة رئيسية على الأدوات القوية لتجديد حجم ووتيرة العمل المتعدد الأطراف.

15- **ومع تسليط الضوء على القضايا الناشئة والحلول التكاملية، يجب أن يتبع ذلك اهتمام متعدد الأطراف.** ويمكن أن يساعد الاستشراف القائم على البيانات في توقع الأسئلة الحرجة والإجابة عليها: هل يتحرك المجتمع الدولي بالسرعة الكافية للوقاية من الجائحة التالية والتأهب والاستجابة لها، بالنظر إلى التهديد الوشيك المتمثل في مقاومة مضادات الميكروبات⁽²⁴⁾؟ هل يمكن للإدارة المسؤولة للكفاء الاصطناعي أن تُمكن من النشر السريع للحلول المبتكرة من أجل الرفاه الجماعي⁽²⁵⁾؟ وتشمل الأسئلة الأخرى التي يجب أن نتناولها ما إذا كان من الممكن رفع مستوى العدالة البيئية من خلال الاعتراف القانوني بحقوق الطبيعة والأجيال القادمة وتنفيذها⁽²⁶⁾. وهذه الأسئلة هي أمثلة على ما يجري مناقشته في مجموعة متنوعة من المحافل وبدرجات متفاوتة من التفاهم والتقدم والاتفاق. ومن الواضح أن لها آثارا هائلة على الاتجاهات الحالية والمستقبلية في التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك يجب رصدها عن كثب، بما في ذلك رصدها من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

16- **وفي تقريره لعام 2021 المعنون "خطينا المشتركة"، أصدر الأمين العام دعوة طموحة لتحسين التعاون الدولي من خلال تعددية أطراف أكثر فعالية وشمولاً وترابطاً⁽²⁷⁾.** ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتعددية الأطراف الفعالة، الذي أكد عليه أيضاً في اجتماع ستوكهولم بعد 50 عاماً، في تعزيز ترتيبات الحوكمة التي يمكن أن تحمي حياة الإنسان على كوكب ينبض بالحياة وتضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في عقد العمل هذا⁽²⁸⁾.

17- **ويهدد الطابع الملح لأزمة المناخ، وأزمة فقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، وأزمة التلوث والنفايات والأزمات المتعددة المرتبطة بها، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة، تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** ويلزم اتخاذ إجراءات جريئة متعددة الأطراف، إلى جانب التحولات المنهجية في كيفية متابعتها. وينبغي لهذه الإجراءات أن:

(24) انظر قرار الجمعية العامة 257/76 المؤرخ 29 آذار/مارس 2022 بشأن الارتقاء بالوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها إلى أعلى مستويات القيادة السياسية.

(25) انظر، على سبيل المثال، الموضوع نفسه، "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي: تقرير الأمين العام" (A/74/821) (29 أيار/مايو 2020). متاح على الرابط: <https://www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/>

(26) أقر إطار كورنمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في دورته الخامسة عشرة في كانون الأول/ديسمبر 2022 صراحة بأهمية حقوق الطبيعة. ويلاحظ أن "حقوق الطبيعة وحقوق أمنا الأرض" تشكل جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الناجح للإطار، بالنسبة للبلدان التي تعترف بها.

(27) الأمم المتحدة، "خطينا المشتركة" - تقرير الأمين العام (نيويورك: الأمم المتحدة، عام 2021).

(28) انظر قرار الجمعية العامة 280/75 المؤرخ 24 أيار/مايو 2021 بشأن الاجتماع الدولي المعنون "ستكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا".

(أ) تركّز على الحلول: تنفيذ تدابير عملية تعمل على تحسين رفاه الناس والكوكب على نطاق واسع؛

(ب) تكون شاملة: دمج أصوات أولئك الذين غالباً ما يتم تهميشهم في صنع القرار السياسي، ولا سيما النساء والفتيات، والأقليات العرقية والإثنية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى، والشعوب الأصلية، وأولئك المعرضين لخطر التخلف عن الركب. ويجب أن يتجاوز هذا مجرد إضافة مقاعد على الطاولة- فالتحول مطلوب نحو عملية صنع قرار أكثر ترابطاً وأفضل تواصلاً تتجاوز الحدود وتضفي الشرعية على التمثيل الهادف؛

(ج) تتسم بالشفافية: ضمان الوصول الشامل إلى البيانات والمعارف العامة، وبناء تقييمات مشتركة للمخاطر العالمية التي تُمكن من اتخاذ خيارات مستنيرة واستباقية؛

(د) تكون متكاملة: سد الفجوات بين الصوامع المؤسسية والتقنية لتعزيز استجابة موحدة تمتد عبر المجالات والجهات الفاعلة المترابطة من مجالات الحوكمة الإقليمية والوطنية والمحلية؛

(هـ) تكون عادلة: ضمان تقاسم فوائد التحول المستدام على نطاق واسع، مع الاعتراف بتحمل أولئك الذين استفادوا لعقود من استغلال موارد الكوكب مسؤولية خاصة تحتم عليها العمل؛

(و) تكون قائمة على الحقوق: ضمان أن توجه جميع الإجراءات الحقوق غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛

(ز) تكون تطلعية: مراعاة الأجيال القادمة التي لم تعبر عن رأيها بعد، مع إشراك الأجيال الحالية والشباب في صنع القرار بمنحهم مزيد من الصلاحية والسلطة.

رابعاً- يمكن لجمعية البيئة، في دورتها السادسة، أن تشرع في اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف أكثر جرأة

18- أُسِّتت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي وُفق على إنشائها في عام 2012 خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20)، لتعزيز الاستجابة الدولية للتحديات البيئية. ونتيجة 40 عاماً من العمل في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (المعروف أيضاً باسم مؤتمر استكهولم) لعام 1972، توفر الجمعية منبراً لا مثيل له لتضافر البلدان لمعالجة القضايا البيئية الملحة.

19- وتعد جمعية البيئة، بوصفها أعلى هيئة عالمية لصنع القرار بشأن القضايا البيئية، بمثابة منتدى يتمتع بسلطة فريدة للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن أكثر القضايا البيئية إلحاحاً وظهوراً. وقد وضعت الجمعية، متسلحة بالتركيز الصحيح والعزم السياسي، العلم في مكانة عالمية متعددة الأطراف وشكلت نتائج تاريخية للناس والكوكب. وقد وفرت دعماً كل سنتين للعمل بشأن مجموعة من القضايا، ولا سيما تلك التي لا تتناولها اتفاقيات محددة.

20- ومنذ انعقاد جمعية البيئة لأول مرة في عام 2014، ولدت دوراتها الخمس زخماً سياسياً كبيراً وأسفرت عن نتائج بشأن مجموعة متنوعة من القضايا ذات الأهمية الحاسمة. وتشمل هذه القضايا تلوث الهواء، وتمويل التنمية، والمواد البلاستيكية، والقمامة البحرية، والتنظيف البيئي، وإدارة المياه، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتغير المناخ، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وحماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة والكوارث، من بين أشياء أخرى كثيرة.

21- وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم تعددية الأطراف المجزأة، يجب أن تكون جمعية البيئة حاملة راية النضال بوصفها محفلاً فعالاً وشاملاً ومتعدد الأطراف حيث يتم البحث عن الحلول والتوصل إلى اتفاق: جمعية تراقب أعمال العالم فيما يتعلق بالشؤون البيئية، وتوسع نطاق العمل وتستجيب لأهم تحدياته، وجمعية تسلط الضوء على القضايا البيئية الناشئة بينما تقوم بمراقبة الأفق تحرياً للمشاكل المستقبلية، وجمعية تدعم جداول الأعمال

والقرارات وأصحاب المصلحة لسد الثغرات فيما يتعلق بالإدارة البيئية الدولية، وجمعية معززة يمكن أن تلعب دورها في تجديد تعددية الأطراف مع توفير قدرات أكبر لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها والدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22- ومع وضع هذا التاريخ والمسؤولية الواقعة على عاتق جمعية البيئة في الاعتبار، حددت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستة مجالات قد ترغب الجمعية في فرض إجراءات متعددة الأطراف أكثر فعالية وشمولاً واستدامة: (أ) تنفيذ إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛ (ب) النهوض بجهود متكاملة من أجل تحقيق الأمن المائي في العالم؛ (ج) ضمان التعدين المسؤول والاستخدام المستدام للمعادن والفلزات؛ (د) تعزيز التعاون فيما يتعلق بالمغذيات، ولا سيما الفوسفور؛ (هـ) استعراض تكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ؛ و(و) موازنة النظام المالي من أجل الاستدامة.

ألف- تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي

23- يحدد إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي خطة طموحة وهادفة لوقف فقدان التنوع البيولوجي العالمي وعكس مساره. وكان اعتماده معلماً بارزاً في الإدارة البيئية المتعددة الأطراف الذي أعرب برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن سروره لدعمه.

24- لكن العمل الشاق يبدأ الآن، ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رئيسي في هذا العمل. وفي حين يوفر إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي إطاراً للعمل، فإن نجاحه أو فشله في نهاية المطاف سيكون في مدى تنفيذه على نحو تام وفعال. ويقع على عاتق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولية هامة، كونه أحد الوكالات المنفذة الرائدة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وهو، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية، على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على تحقيق الغايات العالمية الثلاث والعشرين العملية المنحى. ويمكن لجمعية البيئة تسريع دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتكثيفه لضمان الدعم الكامل لتنفيذ الإطار، بما في ذلك تعبئة التمويل ودعم تحديث الاستراتيجيات والخطط الوطنية والامتثال لآلياتها للرصد والإبلاغ.

25- وتعد الشعوب الأصلية بمثابة عوامل محورية للتغيير، وتلعب دوراً مهماً في حماية التنوع البيولوجي، وتأمين الإمدادات الغذائية، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وعلى الصعيد العالمي، فإن الشعوب الأصلية هي القيمة على 80 في المائة من التنوع البيولوجي للكوكب⁽²⁹⁾، ولديها 5000 نوع من الثقافات التقليدية الفريدة وأراضي الأجداد التي تغطي 32 في المائة من جميع الأراضي والمياه الداخلية في العالم في 90 بلداً. ولذلك، من الملائم تماماً أن يدمج إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي حقوق الشعوب الأصلية في جميع أهدافه⁽³⁰⁾.

26- وعلى نحو ما تم الاتفاق عليه في الدورة الخامسة لجمعية البيئة، يجب أن تشمل الحلول القائمة على الطبيعة ضمانات اجتماعية للشعوب الأصلية، ولكن ثمة حاجة إلى الاعتراف بحقوق ومعارف الشعوب الأصلية وتنفيذها على نطاق أوسع عبر نطاق التنمية المستدامة والإدارة البيئية⁽³¹⁾. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي بعض التدخلات المستندة إلى الحلول القائمة على الطبيعة إلى النزوح؛ وقيود على سبل العيش؛ و”ممارسات الاستيلاء على المساحات الخضراء“ للأقاليم والأراضي والموارد التقليدية؛ والآثار الثقافية والاجتماعية اللاحقة، بما في ذلك مبادرات إصلاح النظم الإيكولوجية غير الملائمة ثقافياً وغير المناسبة للسياق. وعلاوة على ذلك، لا تزال الشعوب الأصلية، بوصفها مدافعة عن البيئة، تواجه مخاطر شديدة، حيث قُتل أكثر من 1 700 ناشط بيئي في العقد الماضي.

L. Etchart, “The role of Indigenous Peoples in combating climate change”, *Humanities and Social Sciences* (29) Communications 3 (17085) (Aug. 2017), متاح على الرابط: <https://www.nature.com/articles/palcomms201785>.

(30) اتفاقية التنوع البيولوجي، ”غايات عام 2030 (مع ملاحظات إرشادية)“. متاح على الرابط: <https://www.cbd.int/gbf/targets/>. (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

(31) انظر تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/46) (1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).

27- ولا تزال المشاركة الرسمية للشعوب الأصلية في التخطيط البيئي الوطني، وتحديد الأهداف والرصد، على وجه الخصوص، أمراً حاسماً لضمان اتخاذ قرارات أكثر فعالية وإنصافاً ولنهوض بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجب منح الشعوب الأصلية فرصاً متزايدة للوصول إلى التمويل من أجل انتقال عادل وتحقيق اقتصاد دائري. وبدون هذه الشروط، ستستمر الشعوب الأصلية في المعاناة من انتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز ضدها على نطاق واسع والاستبعاد من عملية صنع القرار، ولن يتحقق الطموح الذي يصبو إليه إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

28- وقد ترغب الدول الأعضاء في توجيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يعزز المشاركة مع اتفاقية التنوع البيولوجي والجهات المؤيدة لها من أجل استعراض وتحديد أكثر المسارات فعالية، بما في ذلك فرص التمويل، التي يتيحها إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لتحسين الحقوق الإجراءات الجماعية للشعوب الأصلية. ويمكن أن يشمل ذلك استكشاف الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أن تدعم الدول الأعضاء على نحو أفضل في جهودها الرامية إلى زيادة التركيز على هذه الحقوق والإجراءات والاعتراف بها على نطاق أوسع في سياق الإطار.

باء - النهوض بالنهج المتكاملة من أجل تحقيق الأمن المائي في العالم

29- تعد المياه أمراً حيوياً لتحقيق مختلف الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق باريس. وأعاد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 التأكيد على الدور الحاسم للمياه في الوفاء بهذه الالتزامات ودورها المركزي في تحقيق الأمن الغذائي وصحة الإنسان وإنتاج الطاقة والتنمية الصناعية والاقتصادية والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية الصحية⁽³²⁾.

30- وتؤثر الأنشطة البشرية غير المستدامة، وسوء الإدارة، والتلوث، وتدهور النظم الإيكولوجية، وتغير المناخ على توافر المياه وذوبان الثلوج وتوزيعها ونوعيتها وكميتها، وإعمال حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي والتمتع ببيئة نظيفة وصحية⁽³³⁾. وتوفر المسطحات المائية مثل البحيرات والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والأنهار الجليدية والأراضي الرطبة المياه الصالحة للشرب والمستخدمة في الصناعة والنظم الإيكولوجية والغذاء. كما أنها تعمل كدفاعات طبيعية ضد التلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. ومع ذلك، تُفوض قدرة المياه على الاستمرار في تقديم هذه الفوائد. على سبيل المثال، نحن نفقد الأراضي الرطبة، بما في ذلك أراضي الخث، بمعدل ينذر بالخطر وهو أسرع انحسار بين جميع النظم الإيكولوجية⁽³⁴⁾. وفي الوقت نفسه، يتزايد فهم الدور الكبير الذي تلعبه الأراضي الرطبة في التخفيف من حدة المناخ وعزل الكربون⁽³⁵⁾.

(32) مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، "الجلسة التحويلية 3: المياه من أجل المناخ والقدرة على الصمود والبيئة - الترابط بين المصدر والبحر، والتنوع البيولوجي، والمناخ، والقدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث: ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة"، (A/CONF.240/2023/6) (31 كانون الثاني/يناير 2023). متاح على الرابط: <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/CONF.240/2023/6&Lang=E>.

(33) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم 2020: المياه وتغير المناخ (باريس: اليونسكو، عام 2020). متاح على الرابط: <https://www.unesco.org/en/wwap/wwdr/2020>.

(34) أمانة اتفاقية الأراضي الرطبة، التوقعات العالمية للأراضي الرطبة: إصدار خاص عام 2021 (Gland: SCW, 2021). متاح على الرابط: <https://www.global-wetland-outlook.ramsar.org/outlook>.

(35) Valach and others, "Productive wetlands restored for carbon sequestration quickly become net CO₂ sinks with site-level factors driving uptake variability", *PLoS ONE* 16 (3): e0248398 (March 2021). متاح على الرابط: <https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0248398>.

31- ويرتبط تغير المناخ ومخاطر الكوارث والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة ارتباطاً وثيقاً. ويزيد الاحترار العالمي من تواتر وشدة الفيضانات والجفاف والمخاطر التي يتعرض لها البشر والبنى التحتية والطبيعة⁽³⁶⁾: يربط أحد التقديرات ما لا يقل عن سبع كوارث (وربما ما يصل إلى تسع) من أصل عشر كوارث ناجمة عن المخاطر الطبيعية على مدى العقد الماضي بالمياه⁽³⁷⁾. وفي الوقت نفسه، تعتبر المياه أمر أساسي للقدرة على تحمل تغير المناخ. وتعد الإدارة المستدامة للمياه أمراً أساسياً لمعالجة العوامل الجوية الشديدة للمياه، ويمكن للأُنهار والأراضي الرطبة المترابطة من المصدر إلى البحر امتصاص المياه الزائدة، والاحتفاظ بها في فترات الجفاف، والعمل كمرشحات للمياه، وإعادة تغذية مستودعات المياه الجوفية.

32- تأتي هذه الآثار في أعقاب التعرض لأزمة مياه عالمية رهيبية مدفوعة بزيادة الطلب العالمي وانخفاض الإمدادات. ويفتقر ما يقرب من بليون شخص إلى مياه الشرب المأمونة ويفتقر 3,6 بليون شخص إلى خدمات المرافق الصحية الآمنة. واليوم، يعيش 2,4 بليون شخص في بلدان تعاني من الإجهاد المائي، ولا يزال يمارس 420 مليون شخص التغوط في العراء، وتقضي ملايين النساء والفتيات ساعات كل يوم من أجل جلب المياه⁽³⁸⁾. ويمكن أن تؤدي هذه التحديات إلى تفاقم موجات النزوح ونشوب النزاعات.

33- ويخل تغير المناخ أيضاً بالتوازن اللازم لصحة المحيطات. وتتعرض المجتمعات التي تعيش في ظل ترابط وثيق بهذه النظم الإيكولوجية بشكل خاص للمخاطر المرتبطة بتغير المحيطات⁽³⁹⁾، مع تعرض المناطق الساحلية المنخفضة، التي تعد موطناً لنحو 680 مليون شخص، للخطر بشكل خاص. وكثيراً ما تكون الخسائر والأضرار المتكبدة في أكثر النظم الإيكولوجية حساسية والمجتمعات الضعيفة أمراً لا مفر منه⁽⁴⁰⁾، مع بلوغ الحدود القصوى للتكيف وإدارة المخاطر بالفعل في القطاعات والمناطق وأنواع الأسماك في المياه الأرضية والمياه العذبة والنظم الإيكولوجية ذات المخاطر الشديدة.

34- ومنذ عام 2010، تقوم الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بصياغة استراتيجيات وبرامج تكيف لتحديد ومعالجة احتياجاتها في مجال التكيف في الأجلين المتوسط والطويل. ويتضمن أكثر من 90 في المائة من خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً عنصراً بارزاً يشير إلى المياه، مما يشير إلى اعتراف وفهم متزايدين للدور الحاسم للمياه في جهود التخفيف من آثار المخاطر والتكيف معها على حد سواء. وتناقش اللجنة الانتقالية لتمويل الخسائر والأضرار الناشئة عن الظواهر المناخية المتصلة بالمياه في البلدان المعرضة للخطر.

35- وترتبط العديد من القرارات السابقة لجمعية البيئة بالتكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والحلول القائمة على الطبيعة، والنظم الإيكولوجية المائية، ومع ذلك ثمة فجوة واضحة عندما يتعلق الأمر بالنهج المتكاملة. وبعد الاعتراف بتربط النظم الإيكولوجية للمياه كحلول قائمة على الطبيعة لمكافحة الأزمات البيئية الكوكبية الثلاث، إلى جانب الحاجة الملحة للربط بين العمليات الوطنية المتعلقة بإدارة الموارد المائية والتنوع البيولوجي وخطط العمل المتعلقة بالمناخ، أمراً ضرورياً لتجنب ازدواجية الجهود وتسريع التقدم بشأن التنوع البيولوجي والمناخ والتلوث وأهداف والتزامات التنمية المستدامة.

(36) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ- عام 2022: الآثار والتكيف وأوجه الضعف، مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2022). متاح على الرابط: https://report.ipcc.ch/ar6/wg2/IPCC_AR6_WGII_FullReport.pdf

(37) "بيانات أفضل للكوارث المتصلة بالمياه" (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بدون تاريخ). متاح على الرابط: <https://sdgs.un.org/partnerships/better-data-water-related-disasters> (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

(38) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام 2023: الشراكات والتعاون من أجل المياه (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عام 2023). متاح على الرابط: <https://www.unesco.org/reports/wwdr/2023/en>

(39) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير خاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، عام 2019). متاح على الرابط: <https://www.ipcc.ch/srocc/>

(40) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ- عام 2022: الآثار والتكيف وأوجه الضعف.

36- ويوفر مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 والإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة المزيد من التوجيه والزخم اللازمين. ويشمل ذلك إنشاء منصب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه؛ وإجراء استعراض حكومي دولي للمياه في عام 2026؛ وتحديد موعد لاستعراض العقد الدولي للعمل لعام 2028؛ وإصدار قرار بوضع استراتيجية للمياه على نطاق منظومة الأمم المتحدة⁽⁴¹⁾.

37- وقد ترغب الدول الأعضاء في أن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة توسيع نطاق دعمه لإدارة الموارد المتصلة بالمياه. وسيشمل ذلك الإسراع بتقديم الدعم لتمكين الدول الأعضاء من الحصول على البيانات والمعلومات والقدرات والتمويل للربط بين الغايات البيئية للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بصحة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة ونوعية المياه وإدارة موارد المياه وغايات إطار كونيغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المتعلقة بالمياه، وتتبعها وتنفيذها. وقد ترغب الدول الأعضاء أيضاً في النظر في تقديم تقارير عن هذه الروابط والتقدم المحرز إلى جمعية البيئة في دورتها السابعة والسماح بتقديم المزيد من المدخلات إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالمياه، المقرر عقده في عام 2026، للتعجيل بتنفيذ الهدف 6.

38- وقد ترغب الدول الأعضاء في أن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة توسيع نطاق الحماية والإصلاح والحفظ المتصلة بالنظم الإيكولوجية للمياه لما لها من منافع في مجالات التنوع البيولوجي والمناخ ومكافحة التلوث. ويمكن أن تشمل هذه الجهود زيادة الدعم للبلدان لحماية وإصلاح نظم إيكولوجية ومناطق محددة في سياق إطار كونيغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، مثل التحدي الخاص بالمياه العذبة الذي أطلق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2023 تحت رعاية عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية⁽⁴²⁾. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أن يعجل بتقديم الدعم لتنفيذ العناصر المتصلة بالمياه في خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً عن طريق حفز تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في البلدان في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن التعجيل بالحصول على التمويل المناخي. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد في تعزيز نظم المعلومات المناخية والإنذار المبكر استجابة لنداء الأمين العام من أجل "نظم الإنذار المبكر للجميع"⁽⁴³⁾. ويمكن أن يشمل الدعم أيضاً توسيع القدرة التقنية للدول الأعضاء على تنفيذ ورصد وتتبع التقدم المحرز في ابتكارات وتكنولوجيات الحفظ والإصلاح ذات الصلة، مثل تعويض الكربون الأزرق، فضلاً عن رسم خرائط وتحديد النظم الإيكولوجية ذات الأولوية والمعرضة للتهديد مثل الأراضي الرطبة، بما في ذلك أراضي الخث.

جيم-

ضمان التعدين المسؤول والاستخدام المستدام للمعادن والفلزات من أجل التحولات اللازمة نحو الاستدامة

39- يأتي ما يقرب من 80 في المائة من استهلاك الطاقة الأولية في العالم من الوقود الأحفوري الذي له قدرة على دفع تغير المناخ الخطير⁽⁴⁴⁾. ويعد تحويل إمدادات الطاقة في العالم إلى الطاقة المتجددة (المعروف غالباً باسم "التحول إلى الطاقة النظيفة") أمر بالغ الأهمية للحد من الانبعاثات العالمية. ومع ذلك، تتطلب تقنيات الطاقة النظيفة مثل السيارات الكهربائية والعنفات الريحية والألواح الشمسية كميات كبيرة نسبياً من معادن وفلزات محددة، مثل الليثيوم والنيكل والمنغنيز والنحاس. ونتيجة لذلك، قد يؤدي التحول إلى الطاقة النظيفة إلى التفتت في مناجم جديدة في المناطق الحساسة بيئياً واجتماعياً، مما يشكل مخاطر على التنوع البيولوجي مما قد يسبب التلوث ونشوب المزيد من النزاعات.

(41) قرار الجمعية العامة 334/77 المؤرخ 1 أيلول/سبتمبر 2023 بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028.

(42) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "إطلاق أكبر مبادرة لإصلاح الأنهار والأراضي الرطبة في التاريخ في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه"، بيان صحفي، 23 آذار/مارس 2023. متاح على الرابط: <https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/largest-river-and-wetland-restoration-initiative-history-launched-un>.

(43) الأمم المتحدة، "نظم الإنذار المبكر للجميع". متاح على الرابط: <https://www.un.org/en/climatechange/early-warnings-for-all> (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

(44) شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21، مجموعة تقارير الحالة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة لعام 2023 (شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21، عام 2023). متاح على الرابط: <https://www.ren21.net/gsr-2023/>.

40- ويعد تغيير النظم نحو الكفاءة في استخدام الموارد ونهج التدوير أمراً بالغ الأهمية لضمان مساهمة التعدين المسؤول للمعادن والفلزات في الانتقال اللازم لكوننا نحو الاستدامة. ويجب أن تؤدي تعددية الأطراف الأكثر فعالية في مجال كفاءة استخدام الموارد إلى إعادة التفكير في طريقة استخدام الموارد. ويجب أن يصبح استخدام أقل الموارد، وكذلك استعادة وإعادة استخدام المواد التي كان سيُلقى بها كفايات بعد الاستخدام، هو القاعدة وليس الاستثناء. وهذا يتطلب اتباع نهج جديدة لتحويل النماذج الاقتصادية السائدة - على سبيل المثال، من الاقتصادات القائمة في المقام الأول على توفير السلع إلى تلك القائمة على خيارات توفير الخدمات ذات بصمة المواد الأقل.

41- وثمة حاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل للحصول على المعادن والفلزات لتجنب نشوب النزاعات، وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والتلوث. ويجب أن يشكل كفاءة التعدين المسؤول للمعادن الحيوية لانتقال الطاقة⁽⁴⁵⁾، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، حيث يوجد معظم هذه المعادن، جزءاً من الحل. ولهذا الأمر دور رئيسي في تعزيز تقاسم المنافع، والقدرة على الصمود، والثقة، والتنوع الاقتصادي، وخلق وظائف خضراء مستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب على قطاع الصناعات الاستخراجية أن يعتمد الضمانات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإدارة المخاطر البيئية والصحية، ومعالجة الآثار الجسدية وآثار العدالة الاجتماعية، وحماية حق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

42- ودعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الاستخراج المسؤول والمدار بشكل جيد للمعادن الحيوية لانتقال الطاقة التي تدعم الوصول بالانبعاثات إلى صافي صفري بحلول عام 2050 دون تعريض الأهداف البيئية الأخرى للخطر. واستكشف تقرير الفريق الدولي المعني بالموارد الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إدارة الموارد المعدنية الصادر في عام 2020 الإجراءات العملية لتحسين الهيكل الدولي لإدارة التعدين⁽⁴⁶⁾.

43- وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ومن أجل تنسيق وزيادة التأثير على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، أنشأ الأمين العام في عام 2020 الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة، الذي يشترك في رئاسته برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة⁽⁴⁷⁾. كما اتخذت جمعية البيئة بالفعل إجراءات أولية بشأن الموارد المعدنية والفلزية من خلال قرارين: القرار 19/4 بشأن إدارة الموارد المعدنية، الذي طُلب فيه إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضمن جملة أمور، أن تجمع معلومات عن الممارسات المستدامة، وتحديد الفجوات المعرفية، وإجراء دراسة استقصائية للتقييمات الحالية لمختلف المبادرات ونهج الحوكمة المتعلقة بالإدارة المستدامة للمعادن والموارد المعدنية. والقرار 12/5 بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات، الذي طُلب فيه إلى المديرية التنفيذية تنظيم اجتماعات حكومية دولية إقليمية وحدث عالمي لإعداد مقترحات غير إلزامية لتعزيز الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات.

44- وقد ترغب الدول الأعضاء في البناء على قراراتها السابقين والطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم توجيهات لتعزيز ومواءمة أطر السياسات المتعلقة بالتعدين المسؤول. ومن شأن هذا التنسيق أن يجمع بين العديد من المعايير والشهادات القائمة التي تستجيب لمقاييس مختلفة من أجل النهوض بالتعدين والتدوير المسؤولين طوال الدورة الكاملة للمعادن والفلزات. ويعد عمليات الاستخراج، من الأهمية بمكان تحديد كيف يمكن لإعادة الاستخدام والاستعادة وإعادة التدوير، بالإضافة إلى توفير الخدمات، أن تقلل من بصمة المواد وتزيد من الفرص الاقتصادية.

(45) ويتناول هذا التقرير مسألة "المعادن الحيوية" من منظور ونطاق الفريق العامل التابع للأمين العام والمعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة، المذكور في النص والذي يشارك فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(46) الفريق الدولي المعني بالموارد، إدارة الموارد المعدنية في القرن الحادي والعشرين: توجيه الصناعات الاستخراجية نحو التنمية المستدامة (نيروبي، عام 2020). متاح على الرابط: <https://www.resourcepanel.org/reports/mineral-resource-governance-21st-century>

(47) "الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 21 أيلول/سبتمبر 2022). متاح على الرابط: <https://www.unep.org/events/working-group/transforming-extractive-industries-sustainable-development>

45- وقد تنظر الدول الأعضاء أيضاً في أن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالعمل مع شركاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، التعجيل بإحراز تقدم في عمل الفريق العامل التابع للأمم العام المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة. ويمكن أن تشمل الأعمال ذات الصلة التوجيه التقني ودعم قدرات البلدان النامية التي لديها معادن حيوية لانتقال الطاقة.

دال- تعزيز التعاون فيما يتعلق بالعناصر الغذائية، وخاصة الفوسفور

46- تكتسي المغذيات أهمية بالغة للإنتاج الغذائي، ولكن يجب إدارة استخدامها بشكل مستدام. وتعتبر المغذيات مثل النيتروجين والفوسفور ضرورية للأمن الغذائي العالمي، لكن الإفراط في استخدامها يعد مصدراً رئيسياً لتلوث المياه وفراط المغذيات في المياه. وكانت الإدارة المستدامة للنيتروجين محور تركيز القرارين 14/4 و 2/5 المعتمدين في الدورتين الرابعة والخامسة لجمعية البيئة. ونتيجة لذلك، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريقاً عاملاً معنيا بإدارة النيتروجين، ووضع مؤشراً لفراط المغذيات في المناطق الساحلية، وطور أداة دولية لتقييم النيتروجين.

47- ومع ذلك، ظل الفوسفور لمعظم الفترات يشبه البقعة غير المرئية في التعاون الدولي المتعلق بالمغذيات. ويعد الإمداد الكافي بالفوسفور، الذي ليس له بديل، ضرورياً لغلات النباتات الغذائية. وتختلف التحديات والفرص المتعلقة بإدارة الفوسفور اختلافاً كبيراً بين البلدان. ومع ذلك، تجرف المياه ملايين الأطنان المترية من الأسمدة من الأراضي إلى البحيرات والبحار كل عام، مما يؤدي إلى تكاثر الطحالب السامة وإلحاق الضرر بالأرصدة السمكية وسبل العيش والسياحة. ويدعو تنفيذ الهدف 7 من إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي إلى تقليل المغذيات الزائدة المفقودة في البيئة بمقدار النصف على الأقل، بما في ذلك من خلال تدوير المغذيات واستخدامها على نحو أكثر كفاءة.

48- ويمكن لجمعية البيئة أن تضيف قيمة من خلال الالتزام بالعمل بشأن الهدف 7 من إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وتحسين قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، وحماية التنوع البيولوجي حيث تكون حالات فقدان هل الأعلى، والاستفادة من الزخم حول النيتروجين/المغذيات:

(أ) قد ترغب الدول الأعضاء في توجيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى توفير خيارات لتحقيق الاستخدام الأمثل لممارسات إدارة المغذيات الفعالة، مع التركيز على الفوسفور، واستكشاف نهج مبتكرة للاستخدام المستدام واستعادة المغذيات لتعزيز الإمداد الطويل الأجل بهذه المغذيات الحيوية.

(ب) قد ترغب الدول الأعضاء في الالتزام بالحد من فقدان الفوسفور على الصعيد العالمي، وزيادة إعادة تدوير المغذيات، وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة من أجل تجنب فقدان وضمان توافرها على المدى الطويل.

هـ- تكنولوجيايات وتدابير التخفيف من تغير المناخ

49- تبلغ تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض أعلى مستوياتها في تاريخ البشرية. وبالإضافة إلى التخفيضات الكبيرة المطلوبة بشكل عاجل في انبعاثات هذه الغازات، تشير توقعات مسار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المدى الطويل إلى أن استقرار المناخ سيتطلب إزالة ثاني أكسيد الكربون من أجل تحقيق هدف الحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية. وتوفر الطبيعة بالفعل خيارات لإزالة الكربون من الغلاف الجوي، مثل إصلاح الأراضي والحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية، وخاصة الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة.

50- وكما يُقر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن العديد من تكنولوجيايات إزالة ثاني أكسيد الكربون هي تكنولوجيايات قائمة أو آخذة في الظهور، في حين يجري تصميم تكنولوجيايات أخرى خصيصاً للتخفيف من آثار تغير المناخ من أجل تبريد الكوكب. وصُممت بعض تكنولوجيايات التخفيف من تغير المناخ التي تعد قيد المناقشة لتبريد الأرض (ولكنها لا تعالج الحد من انبعاثات غازات الدفيئة) للحد من الإشعاع الشمسي الوارد. ومن أكثر هذه التكنولوجيايات التي نوقشت، وربما أكثرها استحقاقاً، تكنولوجيا حقن طبقة الاستراتوسفير بالهباء الجوي. غير أن هذه الأساليب يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة غير مقصودة على الصعيدين المحلي والإقليمي.

51- ويجري إجراء قدر كبير من البحوث بشأن تكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ في العديد من البلدان، وأن هناك بعض التكنولوجيات قيد التطوير بالفعل، وإن لم يكن على نطاق واسع. وإن النهوض بهذه التقنيات له تأثير استقطابي على الأدلة التجريبية والعلوم اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في هذا المجال. ولم تُحدد بعد كيفية تأثير تكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ في التزامات الوصول بالانبعاثات إلى صافي صفري، وتكلفة الكربون ونقل هذه التدابير بموجب اتفاق باريس، مع شعور العديد من الخبراء بالقلق إزاء الاعتماد المفرط المحتمل على تكنولوجيات الإزالة. وثمة حاجة إلى معلومات علمية وتكنولوجية إضافية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.

52- وتناولت اتفاقية التنوع البيولوجي لأول مرة مسألة الهندسة الجيولوجية في عام 2008، مع التركيز على قضية تخصيص المحيطات على وجه التحديد⁽⁴⁸⁾. وبعد ذلك، اعتُمدت اللوائح التي تحكم تجارب تخصيص المحيطات بموجب اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات و مواد أخرى فيها وبروتوكولها (المعروف أيضاً باسم اتفاقية لندن)، والتي تديرها المنظمة البحرية الدولية⁽⁴⁹⁾. وفي عام 2009، نشرت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي تقريراً تجميعياً علمياً عن آثار تخصيص المحيطات على التنوع البيولوجي البحري⁽⁵⁰⁾. وفي عام 2010، تناول المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي تعديل الإشعاع الشمسي على نطاق أوسع. ومرة أخرى، وبعد إجراء مفاوضات هامة، أولاً في الهيئة العلمية للاتفاقية ثم في المؤتمر العاشر للأطراف، تم الاتفاق على أنه لا ينبغي في ظل غياب آليات مراقبة وتنظيم للهندسة الجيولوجية قائمة على العلم وعالمية وشفافة وفعالة، الاضطلاع بأنشطة الهندسة الجيولوجية المتعلقة بالمناخ التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي حتى يتوفر أساس علمي كاف لتبرير الاضطلاع بهذه الأنشطة⁽⁵¹⁾. وكلف مؤتمر الأطراف بإعداد تقريرين: أحدهما عن الآثار المحتملة للهندسة الجيولوجية على التنوع البيولوجي والآخر عن الإطار التنظيمي. وفي عام 2013، عدلت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن بروتوكول لندن من أجل تنظيم الهندسة الجيولوجية البحرية، والتي يعرفها البروتوكول بأنها "تدخل متعمد في البيئة البحرية للتأثير في العمليات الطبيعية، بما في ذلك التصدي لتغير المناخ البشري المنشأ". ويعرب البروتوكول أيضاً عن القلق إزاء الآثار المحتملة لتخصيص المحيطات وغيره من أنشطة الهندسة الجيولوجية على البيئة البحرية⁽⁵²⁾. وأخيراً، طلب الاجتماع الحادي والثلاثون للأطراف في الاجتماع الأول للأطراف في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في عام 2019 أن يتضمن تقرير فريق التقييم العلمي لعام 2022

(48) اتفاقية التنوع البيولوجي، الوثيقة UNEP/CBD/COP/DEC/IX/16 (30 أيار/مايو 2008)، المقرر 16/9، بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ. متاح على الرابط: <https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-09/cop-09-dec-16-en.pdf>.

(49) الاجتماع الثلاثون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن والاجتماع الثالث للأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن، الوثيقة LC16/30، المرفق 6، القرار LC-LP.1 (2008) بشأن تنظيم تخصيص المحيطات. متاح على الرابط: [https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/KnowledgeCentre/IndexofIMOResolutions/LCLPDocuments/LC-LP.1%20\(2008\).pdf](https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/KnowledgeCentre/IndexofIMOResolutions/LCLPDocuments/LC-LP.1%20(2008).pdf).

(50) أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، التجميع العلمي لآثار تخصيص المحيطات على التنوع البيولوجي البحري (مونتريال، 2009). متاح على الرابط: <https://www.cbd.int/doc/publications/cbd-ts-45-en.pdf>.

(51) اتفاقية التنوع البيولوجي، الوثيقة UNEP/CBD/COP/DEC/X/33 (29 تشرين الأول/أكتوبر 2010)، المقرر 10/33، بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ. متاح على الرابط: <https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-10/cop-10-dec-33-en.pdf>.

(52) الاجتماع الثامن للأطراف المتعاقدة في بروتوكول عام 1996 لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى في البحر لعام 1972، القرار (8) LP.4، بشأن تعديل بروتوكول لندن لوضع ضوابط تنظم تخصيص المحيطات بمواد توضع فيها وغير ذلك من أنشطة الهندسة الجيولوجية (18 تشرين الأول/أكتوبر 2013). متاح على الرابط: [https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/KnowledgeCentre/IndexofIMOResolutions/LCLPDocuments/LP.4\(8\).pdf](https://wwwcdn.imo.org/localresources/en/KnowledgeCentre/IndexofIMOResolutions/LCLPDocuments/LP.4(8).pdf).

تقيماً للمعلومات والبحوث المتعلقة بإدارة الإشعاع الشمسي وتأثيره المحتمل على طبقة الأوزون في الغلاف الطبقي (53)، (54).

53- وكما يتبين من الاستعراض العام الوارد أعلاه، فقد اعترفت الدول الأعضاء بأنه عند تقييم الآثار المحتملة لتكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ، بما في ذلك تعديل الإشعاع الشمسي، يجب تطبيق عدسة بيئية واسعة، تشمل العلوم البحرية وعلوم التنوع البيولوجي والمناخ والستراتوسفير. ومن المحتمل حدوث آثار على البشر والمناخ، سواء على التنوع البيولوجي أو نظم المياه أو المحيطات أو طبقة الأوزون (وبالتالي الستراتوسفير). ولذلك يخلص برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استناداً إلى كل من العلم القائم والسوابق التي أرستها مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المذكورة أعلاه، إلى أن تقييمات تكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ، بما في ذلك تعديل الإشعاع الشمسي، يجب أن تستند إلى تخصصات علمية متعددة، بدلاً من تخصص علمي أو مجال علمي أوحده.

54- ويختلف فهم تكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ والإلمام بها بشكل كبير فيما بين الدول الأعضاء. ولتسهيل الحوار الأوسع نطاقاً، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2022 اجتماعاً لفريق خبراء متعدد التخصصات لإجراء استعراض سريع لحالة البحث العلمي بشأن تعديل الإشعاع الشمسي. ونشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة نتائجه في 27 شباط/فبراير 2023 في التقرير المعنون: غلاف جوي واحد: استعراض من جانب خبراء مستقلين بشأن البحوث المتصلة بتعديل الإشعاع الشمسي وتطبيقه (55). وعرض التقرير ونوقش مع الدول الأعضاء في نيروبي وجنيف ونيويورك. وأوصى المنشور بإجراء استعراض شامل، وعملية شفافة وشاملة، وإجراء حوار واسع النطاق بشأن العلم وكذلك بشأن الحوكمة.

55- وعندما نظرت الدول الأعضاء في السابق في التحديات البيئية الجديدة، نجحت في إنشاء أفرقة خبراء مخصصة لتعميق الدراسة وتوسيع نطاق الإلمام بها وإيجاد طريق للمضي قدماً. وبما أن الوعي والإلمام بتكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ لا يزالان يظهران في معظم الدول الأعضاء، فإن إيجاد مسار لتكنولوجيات وتدابير التخفيف من تغير المناخ، بما في ذلك تعديل الإشعاع الشمسي، الذي يشمل إنشاء أفرقة خبراء مخصصة من شأنه أن يحسن التبادل والحوار والفهم المتبادل لحالة العلم - مخاطرها وكذلك آثارها البيئية.

56- وقد ترغب الدول الأعضاء في نشر فريق خبراء مخصص تقوده الدول الأعضاء وأن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم التقني ودعم الأمانة المقدم لإنشائه. ويمكن أن يشمل ذلك ضمان أن تستند أي وثائق داعمة إلى مجموعة من التخصصات العلمية لدعم حوارات الخبراء وإرشادها. ودون المساس بعملية محتملة تجربها أفرقة خبراء مخصصة وإيجاد المسار المنشود الذي تختاره الدول الأعضاء، يمكن لهذه العملية أن تُمكن من إجراء مداولات مستتيرة وشاملة تنتظر في الآثار والمخاطر البيئية والصحية والاجتماعية لهذه التكنولوجيات، لدى تقييم قدرتها على دعم خفض الكربون في الغلاف الجوي والاحتراز العالمي على نطاق واسع.

(53) الاجتماع الحادي والثلاثون للأطراف في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستفدة لطبقة الأوزون، الوثيقة UNEP/OzL.Pro.31/9/Add.1 (8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، المقرر 1/31، بشأن اختصاصات الدراسة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال للفترة 2021-2023. متاح على الرابط: <https://ozone.unep.org/system/files/documents/MOP-31-9-Add-1E.pdf>

(54) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التقدير العلمي لاستنفاد الأوزون: 2022، تقرير المراقبة العالمية للغلاف الجوي ذي الرقم 278 (جنيف: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2022). متاح على الرابط: <https://ozone.unep.org/system/files/documents/Scientific-Assessment-of-Ozone-Depletion-2022.pdf>

(55) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير: غلاف جوي واحد: استعراض من جانب خبراء مستقلين بشأن البحوث المتصلة بتعديل الإشعاع الشمسي وتطبيقه (نيروبي، 2023). متاح على الرابط: <https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/41903>

واو -

مواءمة النظام المالي من أجل الاستدامة

57- ستلعب كيفية تخصيص أكثر من 400 تريليون دولار من الأصول المالية العالمية⁽⁵⁶⁾ على مدى العقد المقبل دوراً حاسماً في تحديد مواءمة الاقتصاد مع أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة وإطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواءمة التمويل الخاص مع أهداف وغايات هذه الأطر الدولية، بما في ذلك تحفيز التمويل الخاص للتخفيف من حدة المناخ، والتكيف معه، والحلول القائمة على الطبيعة، ومعالجة التلوث بالمواد الكيميائية والبلاستيكية⁽⁵⁷⁾.

58- ويدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة شبكة تضم أكثر من 500 مؤسسة مالية تتجاوز أصولها 100 تريليون دولار للتعبيل بتمويل الانتقال إلى اقتصاد عالمي مستدام. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع وتنفيذ أطر لتعميم اعتبارات الاستدامة في الممارسة المالية، مع إشراك 50 في المائة من القطاع المصرفي العالمي و30 في المائة من قطاع التأمين⁽⁵⁸⁾. ويشمل ذلك توسيع نطاق الإفصاح عن المخاطر البيئية والاجتماعية وتعزيز الحوكمة والسياسات والمنتجات المالية اللازمة لتحقيق آثار إيجابية في مختلف قطاعات الاقتصاد. وتُستكمل هذه البرامج على مستوى الصناعة بمبادرات مستهدفة، بما في ذلك ثلاثة تحالفات للوصول بالانبعاثات إلى صافي صفري اجتمعت تحت رعاية الأمم المتحدة، ومجموعات الممولين التي تعمل على معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، والانتقال نحو اقتصاد دائري، وتنفيذ إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

59- وتناولت عدة قرارات سابقة ذات صلة لجمعية البيئة⁽⁵⁹⁾ القطاع المالي. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من المعرفة والمساعدة التقنية وتدبير السياسة العامة لمواجهة التحديات البيئية المتعددة من خلال مسارات الانتقال القطاعي القائمة على العلم، لا سيما في عصر يتيح فيه التكنولوجيا الرقمية فرصاً جديدة للشفافية والإدماج الاجتماعي الأوسع نطاقاً.

60- وقد ترغب الدول الأعضاء في تعزيز السياسات الوطنية والتدابير التنظيمية في النظم الاقتصادية والمالية لتعميم الطبيعة في صنع القرار في القطاع الخاص ومواءمة التمويل العام والخاص مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ إطار كونمينغ- مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي ومسارات الحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية.

خامساً- الاستجابة للدعوة: النهوض بالبيئة في النظام المتعدد الأطراف

61- مع اقتراب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في عام 2024، من الواضح أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تنتقل إلى رؤية "تجديد الأمم المتحدة" من خلال مزيج متفاعل يُطلق عليه "خماسية التغيير"⁽⁶⁰⁾. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جملة أمور، السعي إلى أن يكون أقوى وأكثر مرونة

(56) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية للأعمال التجارية - تغيير التمويل لحفز التحول: كيف يمكن للمؤسسات المالية تسريع الانتقال إلى اقتصاد مستدام بيئياً (نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021). متاح على الرابط: <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/37567/GFB6.pdf>

(57) لمزيد من المعلومات: مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي وقطاع التمويل، <https://www.unepfi.org/nature/gbf-finance-sector/>؛ التلوث والاقتصاد الدائري - العمل مع المؤسسات المالية لتسريع الانتقال إلى اقتصادات دائرية خالية من التلوث، [https://www.unepfi.org/pollution-and-circular-economy/](https://www.unepfi.org/pollution-and-circular-economy/pollution-and-circular-economy/)

(58) لمزيد من المعلومات: مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة، <https://www.unepfi.org/banking/bankingprinciples/>؛ ومبادئ التأمين المستدام، <https://www.unepfi.org/insurance/insurance/the-principles/>

(59) وتشمل القرارات ذات الصلة التي اعتمدها جمعية البيئة في دورتها الخامسة، على سبيل المثال، القرار 5/5 بشأن الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة؛ والقرار 9/5 بشأن البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود؛ والقرار 10/5 بشأن البعد البيئي للتعافي المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع بعد كوفيد-19؛ والقرار 11/5 بشأن تعزيز الاقتصادي الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والقرار 14/5، المعنون "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً".

(60) "تجديد الأمم المتحدة" "خماسية التغيير". متاح على الرابط: <https://un-two-zero.network/> (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

واستجابة، وقادراً على تقديم المزيد من الحلول على نطاق المنظومة للعالم الحديث، مع قدرة أكبر على جمع البيانات وتحليلها، والابتكار والتحويلات الرقمية، والرؤية الاستراتيجية، والعلوم السلوكية، والنتائج.

62- **ويحتاج برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى موارد كافية لتحقيق كامل إمكاناته.** وقبل انعقاد مؤتمر ستوكهولم في عام 1972، تم اقتراح إنشاء صندوق للبيئة بقيمة 100 مليون دولار - أي ما يعادل ما يقرب من 730 مليون دولار بالقيمة الحالية- لدعم التعاون الدولي الفعال بشأن التحديات البيئية العالمية⁽⁶¹⁾. ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من 50 عاماً، لا تزال أموال الصندوق تقل حتى عن بلوغ الهدف الأصلي البالغ 100 مليون دولار. ومن المهم ملاحظة أن مساهمات الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعتبر مساهمات طوعية، خلافاً للمساهمات في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يحظى برنامج الأمم المتحدة للبيئة باستضافتها. ويعني الطابع الطوعي للمساهمات في الصندوق أنها تقل باستمرار عن الميزانيات التي وافقت عليها جمعية البيئة في دوراتها المتعاقبة. وفي عام 2020، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة استقصائية للدول الأعضاء بشأن تمويله⁽⁶²⁾، ملتصماً بالتوجيه بشأن جملة أمور منها كيفية زيادة التمويل لصندوق البيئة. كما حدد البرنامج الاهتمام باستكشاف النهج المحتملة للدول الأعضاء التي لا تساهم في الصندوق.

63- **ويجب حماية البيئة- كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية-ضمن جدول الأعمال العالمي.** وهذا يتطلب تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو 20+، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁶³⁾، والإعلان السياسي للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع ولايات وموارد تتناسب مع تلك التوقعات⁽⁶⁴⁾. ويعني ذلك تحقيق الرغبة في تعزيز مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي عن طريق النظر في تحديد أماكن كيانات بيئية جديدة هامة في مقره، مما يتيح خدمات أمانة أكثر تكاملاً عبر المشهد البيئي المتعدد الأطراف. ويعني ذلك تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهة مجمعة للمعلومات في تقييمات منسقة وحديثة وقابلة للتنفيذ لصحة الكوكب يمكن أن تسترشد بها الحلول والإجراءات على أرض الواقع. ويعني ذلك ضمان تكامل العمل المتعلق بالبيئة على نحو أفضل في النظام المتعدد الأطراف برمته، ولا سيما في النظم المالية والاجتماعية والاقتصادية. وأخيراً، يعني ذلك القدرة على الدفاع عن الحقوق والإنصاف والإدماج البيئي والنهوض بها عبر النظام المتعدد الأطراف.

64- **وتعترف الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو القيم على الركيزة البيئية للتنمية المستدامة.** وفي مواجهة التحديات المتصاعدة للمناخ والطبيعة والتلوث، يلعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً متزايد الأهمية في تحفيز وتسهيل ودعم التنفيذ المتسق من قبل الدول الأعضاء والشركاء الآخرين للبعد البيئي لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

65- **وقد أدى هذا الاعتراف المتزايد إلى زيادة غير مسبوقه في الطلب على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى القطري.** وتزيد الدول الأعضاء من طلبها على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين. وتحتاج التقييمات القطرية المشتركة إلى مزيد من البيانات والتحليلات البيئية لتحسين إثراء أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة التي توجه المشاركة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز المشاركة والدعم في العمليات الاستشارية الإقليمية والتحالفات القائمة على الفرص والقضايا من خلال الوجود الاستراتيجي. ومع ذلك،

(61) "The first Earth Day was a shot heard around the world", *The Conversation* (61) متاح على الرابط: <https://theconversation.com/the-first-earth-day-was-a-shot-heard-around-the-world-136210> (تم الاطلاع عليه في 8 أيلول/سبتمبر 2023).

(62) ويرد تقرير عن النتائج في الوثيقة UNEP/ASC.7/2/Add.4 (16 تشرين الأول/أكتوبر 2020)، متاح على الرابط: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/34041/Agenda%20Item%204.Add.4_Report%20on%20Results%20of%20Survey%20on%20UNEP%20Funding%20final.pdf?sequence=1&isAllowed=y

(63) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

(64) UNEP/EA.SS.1/4.

لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز المشاركة مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية ودعم وضع وتنفيذ التقييمات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة.

66- **ويُسفر الوجود القطري المحدود لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن رؤية محدودة بنفس القدر للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة بين شبكة المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية.** وعلى غرار أعضاء الفريق القطري الآخرين، يُطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركة بنشاط في جميع مراحل عملية إطار التعاون في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال أفرقة النتائج التابعة للأمم المتحدة وخطط العمل المشتركة لدعم جهود الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. ومن شأن زيادة المشاركة عن طريق زيادة ملاك موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجزء من الأفرقة القطرية أن تُمكن من توثيق التعاون والمشاركة وتحسين الاستجابة لاحتياجات البلدان. ومن شأن هذا التعاون المعزز أن يكفل تواجد البيئة على مقعد الطاولة كلما أُجريت تقييمات وتحليلات قطرية، وكذلك أثناء برمجة الموارد في أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة.

67- **وقد ترغب الدول الأعضاء في مناقشة فرص زيادة الموارد المالية والبشرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتلبية الطلب المتزايد على الدعم البيئي على المستوى القطري لمعالجة أهداف التنمية المستدامة.** ويمكن أن تشمل الفرص إجراء مناقشات بشأن الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل مخصصات الميزانية العادية وصندوق البيئة، فضلاً عن تدابير أخرى أكثر ابتكاراً مثل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

68- **وقد ترغب الدول الأعضاء أيضاً في النظر في نتائج الدراسة الاستقصائية للتمويل لعام 2020 ومناقشة الخيارات لتحقيق مساهمات عالمية في صندوق البيئة والحصة الكاملة وفقاً لجدول التبرعات الإرشادي الطوعي.**

سادساً- الاستنتاج

69- **يمكن لجمعية البيئة في دورتها السادسة، من خلال تبني إجراءات متعددة الأطراف فعالة ومستدامة، أن تعد تدابير موحدة متعددة الأطراف للتصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة التي تواجه كوكب الأرض.** ولكن لن يكون هذا العمل المتعدد الأطراف فعالاً ومستداماً إلا إذا كان شاملاً أيضاً: يجب على الجمعية أن تجمع بين الأصوات التي تعبر عن آرائها من مختلف أطياف العلوم والسياسات والأعمال التجارية، وكذلك من مختلف المناطق والأجيال واللغات والأديان والثقافات. ويمكن للجمعية، بوصفها المحفل الوحيد المعني بالشؤون البيئية في العالم الذي يتمتع بعضوية عالمية، أن توفر منبراً لاتخاذ قرارات جريئة وأفكار جديدة تبرز في المقدمة. معاً، دعونا نغتتم الفرص العديدة التي أتاحتها الدورة السادسة لجمعية البيئة ونخرج بخطة جريئة وحاسمة للعمل البيئي الجماعي.